



المتحدثون في إحدى جلسات المؤتمر.

مؤتمر فلسطين الثاني للتأمين يختتم أعماله برام الله

خبراء يدعون الى حوار مع الجامعات لاستحداث تخصص تأمين

رام الله - "الأيام": أكد نحو ٣٠٠ من المشتغلين وخبراء تأمين، محليون وعرب ودوليون، ضرورة البدء بحوار جاد بين شركات التأمين الفلسطينية مع الجامعات المحلية ووزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي لاستحداث تخصص تأميني في الجامعات.

وشهد هؤلاء، في ختام مؤتمر فلسطين الثاني للتأمين، الذي عقد برام على مدى اليومين الماضيين، ضرورة تواصل قطاع التأمين الفلسطيني مع القطاعات الشريكة من وزارات ونقابات لحل القضايا العالقة في هذا القطاع.

وأكد الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، منظم المؤتمر، على العلاقة العضوية والتكاملية مع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، معرباً عن استعداده للتعاون مع الهيئة لما فيه مصلحة السوق من خلال تطبيق القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

وأكد المشاركون على أهمية إدارة الأخطار بالنسبة لعمل شركات التأمين، وحث الشركات على تبني ما طرح في المؤتمر في عملها لكي تكون أساساً لإدارة الأخطار وفي عمليات الاكتتاب لما له من أثر على سلامة أداء شركات التأمين، وضرورة العمل مع الخبراء الاكتواريين وفق التعليمات الصادرة عن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. كذلك، شدد المشاركون على ضرورة التواصل وتضافر الجهود مع شرطة المرور والأطراف ذات العلاقة، لتوفير وعي مروري وتأميني أفضل من خلال استمرار الاتصال مع شرطة

وبحث مع القنصل الإيطالي آليات التعاون

ناجي ووفد من القنصلية الأميركية يبحثون سبل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني

رام الله - "الأيام": بحث وزير الاقتصاد الوطني دجواد ناجي ونائب المسؤول الاقتصادي في القنصلية الأميركية ستيفن بتنار، أمس، سبل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى المشاريع والبرامج المشتركة.

وأطلع ناجي بتنار على الإجراءات والجهود التي بذلتها الحكومة الفلسطينية بشكل عام، ووزارة الاقتصاد الوطني بشكل خاص لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تواجه السلطة الوطنية وللتخفيف من حدتها على المواطن الفلسطيني. وأكد أن الوزارة باضية في جهودها لتحسين البيئة الاستثمارية للأعمال، ورعاية المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يخدم مصلحة القطاع الخاص، ويحقق النمو للاقتصاد الوطني، والمساهمة في حل مشاكل العمالة، داعياً الحكومة الأميركية للتدخل لدى الجانب الإسرائيلي من أجل إزالة العراقيل والقيود الإسرائيلية التي تعترض نمو الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك الإجراءات التي تحد من حركة البضائع والأفراد، مشيداً في الوقت ذاته بالجهود الأميركية في دعم الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التي

تقدمها عبر الوكالة الأميركية للتعمير والتنمية الدولية. من جانبه، أشاد بتنار بالتوجهات التي تقودها الوزارة في مجال دعم الاقتصاد الوطني، وبرامجها الداعمة لنمو الاقتصاد الفلسطيني رغم الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الوطنية، معرباً في الوقت ذاته مواصلة القنصلية دعمها لتحسين الأوضاع الاقتصادية في فلسطين من خلال دعم وتطوير وتنمية القطاع الخاص.

في جهة أخرى، بحث ناجي مع القنصل العام الإيطالي جيان باولو كاتيني سبل تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، والترتيبات المتعلقة باللقاء الإيطالي الفلسطيني المشترك المنوي عقده خلال تشرين الثاني القادم. ودعا ناجي رجال الأعمال الإيطاليين إلى الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، والاستفادة من الأفضليات والامتيازات التي توفرها السلطة الوطنية للمستثمرين.

وأكد الجانبان أهمية تنظيم زيارات متبادلة لرجال الأعمال للاطلاع على فرص الاستثمار في كلا البلدين، وتعزيز العلاقات التجارية.



بن ارحيمان

لصاحبه محمد ارحيمان واولاده

خطة متوازنة وسر لا يقد

بهارات

مخبرات

شكوفته فاعرة

رام الله - الماصيون

Tel. : 2965020

كتب عبد الرؤوف ارتناؤوط:

قال البنك الدولي إن القيود الإسرائيلية تعيق تنفيذ مشروع ضخ أعده صندوق الاستثمار الفلسطيني لإنشاء مدينة سياحية على الجانب الشمالي الغربي للبحر الميت بكلفة إجمالية تصل إلى مليار و٤٠٠ مليون دولار.

وفي إيرادته للمشاريع التي تعيق القيود الإسرائيلية تنفيذها في المنطقة المصنفة (ج) في الضفة الغربية قال البنك الدولي في تقرير قدمه إلى لجنة تنسيق مساعدات الدول المانحة في نيويورك "يوفر البحر الميت، من جانب الضفة الغربية، إمكانات ماثلة لجانبه الأردني، وكان صندوق الاستثمار الفلسطيني قد طوّر خطاً أولية لإنشاء مدينة سياحية على الجانب الشمالي الغربي للبحر الميت".

وقال البنك الدولي في تقرير "كما هو الحال في الأردن، فإن أي تطوير كبير الحجم في من شأنه أن يمول من الاستثمار الأجنبي المباشر، ويورد صندوق الاستثمار الفلسطيني في تقاريره أنه قد تلقى اهتمام عدد من الشركاء المحتملين في هذا المجال".

وأضاف: يخطط هذا المشروع لتطوير عدد من الفنادق، والمناطق السكنية ومرافق نشاطات الأعمال بكلفة إجمالية مقدارها (١,٤) مليار دولار أميركي. ويتوقع لهذا المشروع أن يندرج إيراداته تقدر بحوالي ٥٠٠ مليون دولار، ويستحدث ما يقرب من ٥٠,٠٠٠ فرصة عمل.

وقال: بيد أن الاستفادة من إمكانات البحر الميت لا يمكن أن تتحقق طالما بقيت المنطقة (ج) بعيدة المنال عن الاستثمار الفلسطيني، إن المكاسب الاقتصادية غير المتحققة تتعدى نطاق وجود منتجعات محتملة على شاطئ البحر الميت من جانب الضفة الغربية. فبناء مثل هذه البنية التحتية كبيرة الحجم، وتحسين الخدمات السياحية من شأنها معاً أن يجلبا المزيد من السياح إلى مواقع أخرى، مثل أريحا، فضلاً على أنها يساعدا على حفز إطلاق صناعاتي الإنشاء والخدمات.

واعتبر البنك الدولي أن الضفة الغربية "تتعم بمجموعة متنوعة من المواقع السياحية المهمة التي يمكن تطويرها لكي تُوفّر عدداً كبيراً من فرص العمل، غير أن العديد من هذه المواقع يقع داخل المنطقة (ج)، ووجودها هناك يمنع إلى حد كبير تحقيق فرص نمووية كبيرة". وقال "يُقرّ الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت المبرم في عام ١٩٩٥، بتوافر الإمكانات اللازمة لتطوير السياحة (كما ورد في الملحق ٦-٥، المادة ٥٥، الفقرة ٦، التي تطرح خمسة مجالات لإيلائها الاهتمام" بهدف الاستفادة الفضلى من المحاسن الفريدة التي توفرها صناعة السياحة في الظروف التي تتعم بالاستقرار... وإقراراً بأهمية البحر الميت على وجه الخصوص، فإنه الملحق ذاته يلاحظ... ضرورة التزام الجانبين بالنظر في سبل... (٥) تشجيع وإقامة الشراكات في مجال السياحة في جميع المجالات ذات المنفعة المتبادلة،

"روابي" مشروع فريد من الصعب تكراره ما لم تخفف اسرائيل القيود في منطة "ج"

البنك الدولي: القيود الاسرائيلية تعرقل مشروعاً لصندوق الاستثمار لإنشاء مدينة سياحية شمال البحر الميت

رام الله - "روابي" .. مثال على الطاقات الكامنة والقيود وقال البنك إن "من مشاريع الإنشاءات الكبرى، التي تمكنت من البدء في التنفيذ، مشروع إسكان روابي، شمالي مدينة رام الله، وهو مشروع يضرب مثلاً قيماً على عالمي الطاقات الكامنة والقيود كليهما. ويمثل هذا المشروع أول مدينة يخطط لها في الضفة الغربية، ويتوقع المخطرون أن هذه المدينة سوف تُؤوي، بعد اكتمال العمل فيها، حوالي ٤,٠٠٠ نسمة يقيمون في مدينة حديثة توفر المرافق السكنية وأماكن العمل للمقيمين فيها. ويتوقع للمرحلة الأولى من المشروع أن تنتهي بحلول صيف عام ٢٠١٣ (الذي يُؤوي ٦,٠٠٠ مقيم فيه). ويوظف المشروع لديه، بصورة مباشرة، ٢,٣٠٠ موظف متفرغ (بدوام كامل) و١,٠٠٠ بدوام جزئي (غير متفرغ)، في حين يوظف موزدو المشروع في إسرائيل والضفة الغربية ألفاً أخرى غيرهم".

وأضاف "ومع أن مدينة الزوابي تُبنى حالياً برمتها ضمن المنطقة (ب)، إلا أن نجاحها يتوقف على إمكانية الوصول إلى المنطقة (ج). ومع أن الأعمال الإنشائية في هذه المدينة تسير على قدم وساق، إلا أن المخطورين لم يحصلوا بعد على إذن من إسرائيل لشق طريق دائمة تعبر من خلالها إلى المنطقة (ج). ولن يتوافر أي سبيل نافذ للمقيمين في هذه المدينة لكي يسافروا من المدينة الجديدة إلى بقية أنحاء الضفة الغربية من دون شق هذه الطريق، وسوف يتعثر المطاف بمدينة الزوابي، على هذا النحو، لأن تصبح مدينة من دون مدخل".

وتابع البنك الدولي "لقد وفّرت الحكومة الإسرائيلية في الآونة الأخيرة إذناً لشق طريق مؤقتة لتعبر إلى مسافة (٢,٨) كيلومتر داخل المنطقة (ج) لإدخال المواد الإنشائية إلى المدينة. غير أن المخطور يقول إنه لا يوجد أي ضمان يكفل بأن يسمح لهذه الطريق بأن تبقى على أرض الواقع، ويُقدّر المخطور بأن التأخيرات التي حدثت في الحصول على إذن لاستخدام هذه الطريق قد أخلت بتنفيذ أعمال الإنشاء لمدة سنة أو أكثر، مما رفع إلى حد كبير تكاليف الإنشاء".

وشدد البنك الدولي على أن "مدينة زوابي تجربة فريدة من نوعها، وسيكون من الصّعبة بمكان تكرارها ما لم تخفف القيود المفروضة على المنطقة (ج). فأولاً سيكون من الصعب العثور على قطعة أرض بهذا الحجم في المنطقة (أ) أو في المنطقة (ب)، وفيما لو توافرت قطعة الأرض، فسوف يكون من الصعب حمل تكلفتها؛ إذ بلغت كلفة الأرض غير المطوّرة، ولكن المسجّلة، والواقفة في الضفة المحيطة برام الله، أكثر من ١٠٠,٠٠٠ دولار أميركي للدونم الواحد، ومع أن الأراضي في أجزاء أخرى من الضفة الغربية أقل كلفة، إلا أنها لا تزال باهظة الثمن. وإضافة إلى ذلك، فإن عدداً قليلاً من المستثمرين سيكون مستعداً لتنفيذ مثل هذا المشروع الكبير في ظل الشكوك التي تتأرجح حول القدرة على شق طريق دائمة تُوصّل إلى موقع إنشاء المشروع".

بما فيها على شواطئ البحر الميت. وفي هذا الشأن، فإن المشاريع الخاصة الفلسطينية والمشروعات المشتركة وفقاً لإعلان المبادئ، وسوف تُنفذ على شاطئ البحر الميت وفق ما يتم الاتفاق عليه". وأضاف بهذا الشأن "يقع جزء كبير من الطرف الشمالي للبحر الميت في الضفة الغربية، وقد شهد الطرف الشمالي من الجانب الأردني للبحر الميت حجماً كبيراً من تطوير وتنمية فنادق فاخرة تستقطب السياح من أنحاء العالم، وبالمقارنة مع ذلك، ذكرت وزارة السياحة الأردنية في تقاريرها، الصادرة في عام ٢٠١٠، أن أكثر من ١,٧٠٠ شخص استخدموا مباشرة من جانب تلك الفنادق، وثمة عدد أكبر من هؤلاء جرى تشغيلهم بطريقة غير مباشرة كمقاولين ومقدمي دعم من خارج الموقع. واستناداً إلى مجموع عدد الياالي التي قضاها السياح في فنادق البحر الميت، فإنه يقدر بأن المنتجعات السياحية الأردنية أدرت إيرادات تقدر بحوالي ٣٦٠ مليون دولار أميركي في عام ٢٠١٠.

من جهة ثانية، أشار البنك الدولي إلى أن قطاع الإنشاءات كان وما يزال أحد أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد الفلسطيني في بحر السنوات الأربع الأخيرة" وقال "فمعظم هذه الإنشاءات تُنفذ في مشاريع صغيرة الحجم، وقد منع النقص في توافر قطع الأراضي في المنطقتين (أ) و(ب) تنفيذ الاستثمارات في مشاريع إسكانية وبنائية كبيرة الحجم رغم النقص المتنامي في المساكن المطلوبة لتلبية حاجة العدد المتزايد من السكان.

وأضاف: ويمكن للمشاريع الإنشائية كبيرة الحجم أن تكون محركاً مهماً للنمو وخلق فرص العمل، كما يمكن أن توفر الفرص لمنشآت الأعمال الفلسطينية الصغيرة لتطوير قدراتها في مجال الهندسة المعمارية وإدارة المشاريع، على سبيل المثال لا الحصر. إن هذه المشاريع الكبيرة الحجم مستثناة تقريبا بسبب الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى المنطقة (ج)، التي توفر مساحات من الأراضي كبيرة ولامنة للتطوير فيما لو تم السماح بذلك".

واسرائيل تمنع تطوير ٨ آلاف دونم قرب أريحا

أشار في هذا الصدد إلى أنه "يوجد لدى صندوق الاستثمار الفلسطيني خطط لتطوير ٨,٠٠٠ دونم من قطع الأراضي التي يمتلكها في المنطقة (ج) عند مدخل مدينة أريحا. وقد وضع الصندوق كذلك خطاً أولية لتطوير الأراضي لأغراض إقامة المساكن والصناعات، وقد توافرت أنباء عن إعراب مستثمرين أجانب عن اهتمامهم لدعم المشروع، ولكنهم لم يتمكنوا حتى الآن من إحراز تقدم على صعيد الحصول على تصاريح بناء من الحكومة الإسرائيلية".

ونوه إلى أنه تفيد وزارة الخارجية الإسرائيلية أن العمل جارٍ في الوقت الراهن على صعيد الموافقة على ٨ خطط شمولية داخل المنطقة (ج).

كتب حامد جاد:

وصل رئيس لجنة إعادة إعمار غزة القطري محمد إسماعيل العمادي إلى قطاع غزة، أمس، برفقة وفد استشاري قطري للبدء باتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ مشاريع المنحة القطرية المخصصة لإعادة الإعمار.

وأكد العمادي ما توليه دولة قطر من اهتمام وحرص شديدين على دعم احتياجات الشعب الفلسطيني وتمويل متطلبات إعادة إعمار قطاع غزة عبر تنفيذ مشاريع المنحة القطرية البالغة قيمتها ٢٥٤ مليون دولار، لافتاً إلى أن لجنة من وزارة الخارجية القطرية ستشرف على تنفيذها بشكل مباشر.

وقال العمادي الذي وصل الوفد المرافق له، أمس، إلى غزة عبر معبر رفح إنه بناء على تعليمات أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وتنفيذاً لما تعهده به من دعم لاهالي قطاع غزة وتلبية لاحتياجاتهم عقب الحرب الأخيرة جاء الوفد إلى غزة، بعد أن سُنحت الفرصة للبدء بتنفيذ مشاريع المنحة القطرية، حيث تم تشكيل لجنة قطرية للإشراف على تنفيذ هذه المشاريع.

وكان في استقبال الوفد الدكتور غازي حمد وكيل وزارة خارجية الحكومة المقالة ووفد من وزارة الأشغال التابعة لها. وأشار العمادي إلى أنه سيتم خلال زيارته إلى غزة التي

وفد قطري يصل غزة لإطلاق مشاريع إعادة إعمار بمنحة قيمتها ٢٥٤ مليون دولار

المنحة القطرية، مضيفاً أنه تم الانتهاء مؤخرًا من إعداد الترتيبات الفنية اللازمة لذلك وتم فتح حساب مصرفي خاص بهذه المنحة.

وقال العمادي إن وفداً قطرياً سيشرع فوراً في تأسيس المكتب التمثيلي لمشاريع المنحة الذي سيتخذ من مقر مكتب تمثيل المنحة في غزة مقراً له، موضحاً أن المرحلة الأولى الخاصة بإعداد تصاميم ومخططات المشاريع المختلفة التي تتضمنها المنحة ستستغرق ستة أشهر اعتباراً من الشهر الحالي.

كما تطرق العمادي إلى ما توصلت إليه قطر من تفاهات مع رئيس الوزراء المصري هشام قنديل بشأن تسهيل دخول مستلزمات بناء المشاريع المختلفة التي ستنفذها قطر عبر هذه المنحة بالإضافة إلى مستلزمات إنشاء منطقة التجارة الحرة المعتزم إقامتها على الحدود الفلسطينية المصرية جنوب قطاع غزة.

وأشار إلى أن المكتب التمثيلي الخاص بتنفيذ المنحة سيكون بمبادرة المكتب الهندسي الاستشاري لكل ما يتعلق بمشاريع إعمار غزة التي ستستفد من خلال المنحة القطرية بإشراف قطري، من جهته، أكد على الهايك رئيس جمعية رجال الأعمال الذي كان في استقبال الوفد القطري في المعبر استعداداً لقطاع الخاص بكافة مؤسساته للتعاون مع الوفد، مشدداً على أهمية المشاريع التي ستنفذها قطر في القطاع.

"الإحصاء": ارتفاع تكاليف البناء بنسبة ١٣,٠٪ في آب

تومز ٢٠١٢، إذ ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار تكاليف الطرق إلى ١١٥,١٤ مقارنة بـ ١١٣,٩٤ خلال الشهر السابق (شهر الأساس كانون أول ٢٠٠٨=١٠٠).

فقد سجلت أسعار الخامات والمواد الأولية المستخدمة في إنشاء الطرق ارتفاعاً بنسبة ١,٤٤٪ خلال شهر آب مقارنة بأسعار الشهر السابق، كما ارتفعت أسعار الحفريات بنسبة ١,٢٢٪، وأسعار الإسفلت ومنتجاتها بنسبة ٣,٣٢٪، وأسعار الحديد والصلب بنسبة ١,١٠٪، كما ارتفعت أسعار منتجات المحاجر والكسارات بنسبة ١,١٠٪، فيما انخفضت أسعار دهانات الطرق بنسبة ٠,١٣٪، وأسعار الإسمنت بنسبة ٠,٧٧٪.

سجلت أسعار استئجار المعدات ارتفاعاً بنسبة ٠,٥٢٪، كما ارتفعت أسعار تكاليف تشغيل المعدات والصيانة بنسبة ٢,٢٢٪، وسجلت أسعار تكاليف إنشاء شبكات المياه في الضفة الغربية ارتفاعاً بنسبة ٠,٤٥٪ خلال شهر آب مقارنة بشهر تومز ٢٠١٢، حيث ارتفع الرقم القياسي العام لتكاليف شبكات المجاري إلى ١٠٤,٨٩ مقارنة بـ ١٠٤,٤٣ خلال الشهر السابق (شهر الأساس كانون ثاني ٢٠١٠=١٠٠).

وسجلت أسعار الإسفلت ومنتجاتها ارتفاعاً بنسبة ٣,٣٢٪، كما ارتفعت أسعار الحفريات بنسبة ١,٢٢٪، وأسعار مواسير البلاستيك والبياطون بنسبة ٠,٧٥٪، كما سجلت أسعار المناهل ارتفاعاً بنسبة ٠,١٩٪.

ولا تشمل هذه البيانات القدس الشرقية، كما أن بيانات قطاع غزة حول الرقم القياسي لتكاليف البناء والطرق وتكاليف شبكات المياه والمجاري غير متوفرة.

تومز ٢٠١٢، إذ ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار تكاليف الطرق إلى ١١٥,١٤ مقارنة بـ ١١٣,٩٤ خلال الشهر السابق (شهر الأساس كانون أول ٢٠٠٨=١٠٠).

فقد سجلت أسعار الخامات والمواد الأولية المستخدمة في إنشاء الطرق ارتفاعاً بنسبة ١,٤٤٪ خلال شهر آب مقارنة بأسعار الشهر السابق، كما ارتفعت أسعار الحفريات بنسبة ١,٢٢٪، وأسعار الإسفلت ومنتجاتها بنسبة ٣,٣٢٪، وأسعار الحديد والصلب بنسبة ١,١٠٪، كما ارتفعت أسعار منتجات المحاجر والكسارات بنسبة ١,١٠٪، فيما انخفضت أسعار دهانات الطرق بنسبة ٠,١٣٪، وأسعار الإسمنت بنسبة ٠,٧٧٪.

سجلت أسعار استئجار المعدات ارتفاعاً بنسبة ٠,٥٢٪، كما ارتفعت أسعار تكاليف تشغيل المعدات والصيانة بنسبة ٢,٢٢٪، وسجلت أسعار تكاليف إنشاء شبكات المياه في الضفة الغربية ارتفاعاً بنسبة ٠,٤٥٪ خلال شهر آب مقارنة بشهر تومز ٢٠١٢، إذ ارتفع الرقم القياسي العام لتكاليف شبكات المياه إلى ١٠٤,٨٩ مقارنة بـ ١٠٤,٤٣ خلال الشهر السابق (شهر الأساس كانون ثاني ٢٠١٠=١٠٠).

فقد سجلت أسعار المواد المستخدمة في إنشاء خزانات المياه ارتفاعاً بنسبة ٠,٥٩٪ خلال شهر آب مقارنة بأسعار الشهر السابق، حيث سجلت أسعار الحديد ارتفاعاً بنسبة ١,١١٪، كما ارتفعت

رام الله - "الأيام": أظهر مسح شهري للجهاز المركزي للإحصاء، وزعت نتائجه أمس، أن أسعار تكاليف البناء اللبناني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية سجلت ارتفاعاً بنسبة ١٣,٠٪ خلال شهر آب مقارنة بشهر تومز ٢٠١٢، إذ ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار تكاليف البناء إلى ١١٣,٣٤ مقارنة بـ ١١٣,٢٠ خلال الشهر السابق (شهر الأساس كانون أول ٢٠٠٧=١٠٠).

فقد سجلت أسعار الخامات والمواد الأولية المستخدمة في إنشاء المباني السكنية وغير السكنية خلال شهر آب ارتفاعاً بنسبة ١,٧٧٪ مقارنة بأسعار الشهر السابق، حيث كان ارتفاع أسعار الحديد والصلب بمقدار ٠,٩٨٪ الأثر الأكبر على هذا الارتفاع، كما ارتفعت أسعار بلاط الخزف والصيني والبورسلان بنسبة ٠,٥٧٪، وأسعار أبواب وشبابيك الحديد والالمنيوم بنسبة ٠,٤٦٪، في المقابل انخفضت أسعار قطع وتشكيل الحجر بنسبة ٠,٣٩٪، وأسعار المنتجات الخزفية من البورسلان والصيني بنسبة ٠,١٥٪، وأسعار الأسمنت والجير والجبس بنسبة ٠,١٠٪.

وسجلت أسعار مجموعة تكاليف استئجار المعدات ارتفاعاً بنسبة ٠,٨١٪، كما سجلت أسعار تكاليف إنشاء الطرق بأنواعها المختلفة في الضفة الغربية ارتفاعاً بنسبة ١,٠٥٪ خلال شهر آب مقارنة بشهر